عرضه الفسخ او ارش نقص ثمن او استرجاع زيادة بسبب العقد ومن
قال لغريمه بعني هذا على ان اقضيك منه فباعه صح البيع لا الشرط
وان قال ربّ الحق اقضيه على ان ابيعك كذا فعلا فبا طلان **الثالث**
ما لا يعقد معه بيع كبعتك او اشتريت ان جئتني او رضي زيد بكذا
ويصح بعت وقبلت انشاء الله وبيع العربون واجارته ومودع بعض ثمن
او اجرة ويقول ان اخذته او جئت بالباقي والا فهو لك الا ان جاء على ثمن بحقه
في محله والا فلا رهن له وما دفع في عربون فلبائع والمؤجر ان لم يتم ومن قال
ان بعتك فانت حر فباعه عتق ولم ينتقل ملكه والا وقال ان اشتريتك فانت
حر فاشتراه عتق ومن شرط البراءة من كل عيب او من عيب كذا ان كان لم يبرأ
وان سماه او ابراه بعد العقد بري **فصل** ومن باع ما يسرع اليه الفساد
فبان اكثر ثمره او لكل الفسخ ما لو شرط الا يبد مجانا وان بان اقل صح والفضل
بائع ويخير ان اخذه مشتر بقسطه لا ان اخذه بجميعه ولم يفسخ ويصح في صوف
ونحوها والخيار للمشتري **باب الخيار** اسم مصدر اختار
وهو طلب خير الامرين وأقسامه ثمانية خيار المجلس ويثبت في بيع غير
كتابة وتولية وطرفي عقد وشركي من يعتق عليه المبيع او يعترف بحريته قبل
الشراء وكبيع صلح وقسمة وهبة بمعناه واجارة وما قبضه شرط
لصحته كصرف وسلم وربوي بجنسه لا في مساقاة ومزارعة وحوالة
وسبق ونحوها ويبقى الى ان يتفرقا عرفا بابدانهما ومع اكراه او فزع من محو
او لجاء سيل او حمل الى ان يتم قاض مجلس زال فيه الا ان يتبايعا على ان
لا خيار او يسقطاه بعده وان اسقطه احدهما او قال لصاحبه اخترني
فاختاره صح وحرم التفرقة خشية الاستقالة ويسقط خيار موت
احدهما لا جنونه وهو على خياره اذا افاق ولا يثبت لوليه **الثاني** ان
يشرطاه في العقد او ذمن الخيارين الى امد معلوم فيصح ولو فيما يسرع فساده قبله
ويباع ويحفظ ثمنه اليه لا في عقد حيلة ليربح في قرض فمحرم ولا خيار ولا

كل تصرفهما المنع فلا يصح البيع ويثبت في بيع وصلح وقسمة بمعناه
واجارة في ذمة او مدة لا تلي العقد لا فيما قبضه شرط لصحته وابتداؤه
امده من عقد ويسقط باول الغاية فالي صلاة بدخول وقتها كالعقد
وان شرطاه يوما ويوما صح في اليوم الاول فقط وبيع شرطه لهما ولو
وكيلين كوكيلها وان لم يامرا هما به وفي معينين من مبيعين بعقد ومتى
فسخ فيه رجع بقسطه من الثمن ومتفاوتا ولاحدهما ولغيرهما ولو لمبيع
ويكون توكيلا له فيه لا له دونهما ولا يفتقر فسخ من يملكه الى حضور صاحبه
ولا رضاه وان مضى زمنه ولم يفسخ لزم وينتقل ملك نعقد ولو فسخا
بعد فبعتق ما يعتق على مشتر ويلزمه فطرة مبيع وكسبه ونماؤه المنفصل
له ونماء اول فامر ولده حر وعلى بائع بوطئ المهر ومع علم عزمه
وزوال ملكه وان البيع لا يفسخ بوطئه الحد وولده رق والحمل وقت
عقد مبيع لا نماء فرده الا مات بعيب بقسطه ويحرم نصرفهما مع خيارهما
في ثمن معين ومثمن ويفسد عتق مشتر لا غير مع خيار الا خر الا معه او باذنه
ولا يتصرف بائع مطلقا الا بتوكيل مشتر وليس فسخا وتصرف مشتر يوقف
او بيع او هبة او لمس لشهوة ونحوه وسومه امضاء واشقاط لخياره لا لحريته
كاستخدام ولا ان قبلته المبيعة ولم يمنعها ويبطل خيارهما مطلقا بتلف
مبيع بعد قبض واتلاف مشتر اياه مطلقا وان باع عبد امة فمات
العبد ووجد بها عيبا فله ردها ويرجع بقيمة العبد وبموت خيار الشرط
ان طالب به قبل موته ولا يشترط ذكر ذلك في ارث خيار غيره **الثالث** خيار غبن
بخرج عن عادة ويثبت لو كان تلقوا ولو بلا قصد اذا باعوا او اشتروا
وغبنوا ولمشتر سل غبن وهو من جهل القيمة ولا نحس بما كس من بائع من يتابع
ومشتر وفي بخش بان بزايده من لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه
اعطيت كذا او موكاذب ولا ارش مع امساك ومن قال عند العقد لا خلابة
فله الخيار اذا طلب والغبن محرم وخياره كعيب في عدم فورية ولا يمنع
المنع تغيبه وعلى مشتر الارش ولا نلفه وعليه قيمته وللامام جعل علامة شفي